

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza



كرفانة
"1"

ورقة تحليلية صادرة عن مركز شؤون المرأة - غزة
العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء
النازحات في الكرفانات بعد عدوان 2014

فلسطين - 2016

تصميم وإخراج:

شريف سرحان

الطباعة:

شركة الارقم التجارية للطباعة

حقوق الطبع محفوظة لـ "مركز شؤون المرأة" - غزة © 2016

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

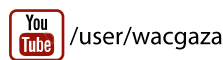
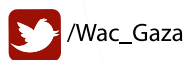
ص ب : 1281 فلسطين - غزة

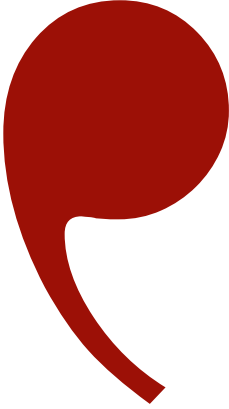
الرمال - شارع خليل الوزير - عمارة السعيد.

هاتف: +972 8 2877311 - +972 8 2877312

فاكس: +972 8 2877313

بريد الكتروني: info@wac.org.ps - wac@palnet.com





مركز شؤون المرأة WAC

الرؤيا:

مركز شؤون المرأة هو مركز نسوي للمعرفة والمعلومات يلعب دوراً ريادياً في تمكين النساء وتعزيز حقوقهن و المساواة الجندرية في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

الرسالة:

مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تمكين النساء وتعزيز حقوق المرأة و المساواة الجندرية من خلال برامج بناء القدرات والأبحاث و المناصرة. يلتزم مركز شؤون المرأة خلال تحقيقه لرؤيته بمبادئ حقوق الإنسان و التي تشمل المسؤولية والالتزام بحكم القانون و الشفافية والتسامح و العدالة و المساواة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

الأهداف الإستراتيجية للمركز

1. المساهمة في تعزيز بناء القدرات لطاقتهم مركز شؤون المرأة والمؤسسات النسوية و النساء في المناطق المهمشة في قطاع غزة.
2. المساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات البنوية على المعرفة و الخاصة بالمرأة و المساواة الجندرية.
3. المساهمة في تعزيز حساسية المجتمع المحلي تجاه حقوق المرأة و العدالة الجندرية ودور المرأة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) United Nations Population Fund) هو وكالة إثنائية دولية، وهو إحدى منظمات الأمم المتحدة العاملة في العالم، ويدعم حق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة تتسم بالصحة وبتكافؤ الفرص. ويقوم الصندوق خلال دورته البرامجية الثانية بدعم وتعزيز قدرات العاملين الصحيين والحماية لتعزيز قضايا الحقوق الإيجابية بما فيها الحماية من العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في المناطق المهمشة وذلك من خلال تمكين النساء والفتيات لاتخاذ القرارات المناسبة لحماية أنفسهن وتعزيز صحتهن.

يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين حياة الأفراد والأزواج وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم. ومن الأوجه الهامة لعمل الصندوق تحليل الطرق التي تؤثر بها الديناميكات السكانية - بما فيها (الخصوبة ومعدل الوفيات والهجرة والتحضر والشيخوخة وغيرها). على جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وطرق تأثيرها بها.

ويعد الصندوق يد المساعدة للحكومات، بناءً على طلبها، في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر ودعم التنمية المستدامة، ويساعد الصندوق البلدان أيضاً على جمع وتحليل البيانات السكانية التي يمكن أن تعينها على فهم الاتجاهات السكانية السائدة. كما يشجع الحكومات على أن تضع في حسابها احتياجات الأجيال المقبلة، فضلاً عن التي هي على قيد الحياة الآن.

مشروع تحسين المساواة الجندرية وتمكين النساء والشباب بالحقوق الإيجابية

الذي يهدف إلى رفع درجة الوعي حول مفهوم الصحة الإيجابية من منظور حقوقي، ودعم الشبكات المجتمعية لمناصرة الحقوق الإيجابية للمرأة ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات، وتطوير وبناء القدرات في المهارات الحياتية والصحة الإيجابية

تقديم:

أفرز العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 العديد من الأزمات المركبة: التي ألفت بظلالها - ولا تزال - على مجمل الحياة وتفصيلها في قطاع غزة. ويمكن اعتبار الفئات الهشة أكثر عرضة لتأثيرات تلك الأزمات: التي فاقمت من معاناتها وهشاشتها. كما أنّ العدوان (الذي رافقه انتهاكاتٌ جسيمةٌ لجمال الحقوق الإنسانية) أسس لواقعٍ من النزوح: كان ضحاياها يعتقدون/ون أنّه مؤقتٌ. فما لبثن/وا أن وجدن/وا أنفسهنّ/م في حالٍ من اللجوء القسريّ شبه الدائم. ترتب على هدم منازلهنّ/م بشكلٍ كليّ أو جزئيّ.

علاوةً على ما رافق العدوان من انتهاكاتٍ جسديّةٍ في القتل العمد والجماعيّ: الذي أباد أسراً بأكملها. وعمّق من الأزمات النفسيّة التي لم يُذهبها انقضاءُ العدوان وتثبيتُ الهدنة. حيث أنّ الظروف التي نزحت خلالها الأسرُ أفرزت مشاكل نفسيةً تعمّقت أثناء وبعد حالة النزوح. سواءً جزاء الإقامة في مراكز للإيواء ليست مجهزةً ولا تراعي أبسط الحقوق الإنسانية. تعرّضت النساء خلالها للعديد من أشكال العنف المركّب المبنيّ على النوع الاجتماعيّ؛ والمفرض جزاء الواقع المعيشيّ الذي أفرزته حالة النزوح. بالإضافة إلى العنف المجتمعيّ التقليديّ. أيضاً للكثير من النساء اللواتي غادرن مراكز الإيواء، وذهبن للإقامة مع من تبقى من أسرهن في كرفانات: أقلّ ما يمكن وصفها به أنها لا تراعي الكثير من حقوق الإنسان وظروف الحياة الكريمة.

تلك الظروف عمّقت من حالة اللااستقرار. وراكمت من أشكال العنف: الذي تعرّض له النساء كلّ يوم. علاوةً على الانتكاسات النفسيّة المتتالية: التي بدأت منذ العدوان. واستمرت مع استمرار البيئة والظروف اللاإنسانية. ورحيل الأقرب إلى قلوبهنّ دون إنذارٍ سابق. وزاد عليها السياق الاجتماعيّ والاقتصاديّ غير المحصّن جزاء غياب أفق التنمية الاقتصادية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية. وتعمّقت أزماته بعد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ 2007. عزّزت من العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ الواقع على النازحات في الكرفانات.

وتأتي هذه الورقة في محاولةٍ لتسليط الضوء على أبرز أشكال العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ الذي تعرّضت - ولا تزال - تتعرض له النازحات في الكرفانات بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014. وتعرّض الورقة للسياق العام الذي أفرز حالة النزوح للكرفانات. والظروف التي عاشتها النساء أثناء العدوان. ووقت النزوح إلى مراكز الإيواء غير المجهزة. ومن ثمّ: الانتقال إلى تحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثّرت على شكل العنف الواقع على النازحات جزاء إقامتهنّ في الكرفانات. وصولاً إلى عددٍ من التوصيات: التي من شأنها أن تخفّف من حدّة العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ الذي تعرّض له النساء النازحات في الكرفانات: أملاً في إنهاء هذا الوضع غير الإنسانيّ: من خلال إنهاء ظاهرة النزوح. واستكمال إعادة الإعمار.

تعتمد الورقة على المنهج الوصفيّ التحليليّ. بالإضافة إلى منهج البحث بالمشاركة: واستخدام أدواته النوعيّة: من تنفيذ مقابلاتٍ معمّقةٍ ومجموعات نقاشٍ مركّزة. إضافةً إلى الملاحظة ومراجعة الأدبيات.

وتهدف الورقة إلى تسليط الضوء على أبرز أشكال العنف: سواءً التي عزّزتها حالة النزوح والإقامة في الكرفانات. أو تلك الأشكال الجديدة: التي تراكمت مع حالة نزوح النساء مع أسرهنّ إلى الكرفانات. بهدف استخلاص مجموعةٍ من التوصيات التي يمكن أن تساهم في التخفيف من حجم معاناتهنّ.



السياق العام:

تُقدَّر مساحة قطاع غزة بـ365 كم مربعاً. يعيش على هذه البقعة الجغرافية من الأراضي الفلسطينية المحتلة ما يقرب من مليوني فلسطيني يعانون بشكل كبير من أزمة في السكن. حيث يُعدّ القطاع من أكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان؛ نتيجة الزيادة الطبيعية من جانب؛ وضعف عمليات التطوير والبناء الجديد في ظلّ الحصار المفروض على القطاع منذ سنواتٍ عديدة.

وتتمثّل الأزمة الحقيقية في عدد الوحدات السكنية المطروحة والمطلوبة، حيث يحتاج القطاع إلى ما يزيد عن 196,000 وحدة سكنية حتى نهاية 2020 (حسب إحصاءات وزارة الأشغال العامة والإسكان / وحسب إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء) وأنّ الحد الأدنى من العجز في الوحدات السكنية يُقدَّر بـ 92,000 وحدة سكنية حتى نهاية عام 2013. تُقدَّر الحاجة للوحدات السكنية بـ 91,000 وحدة سكنية خلال السنوات من 2014-2020، حيث يُقدَّر الاحتياج السنوي من الوحدات السكنية مقابل الزيادة السكانية الطبيعية حوالي 13,000 وحدة سكنية.

ويعيش قطاع غزة - بشكل عام - أوضاعاً اقتصادية واجتماعية في غاية الخطورة. فقد تجاوزت معدلات الفقر والفقر المدقع (65%) يقابلها زيادة في عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعداتٍ إغاثية من "الأونروا" والمؤسسات الإغاثية الدولية؛ والتي وصلت لأكثر من مليون شخص. بنسبة تصل إلى (60%) من عدد سكان قطاع غزة. وجاؤز انعدام الأمن الغذائي نسبة (72%) لدى الأسر في قطاع غزة. وبحسب إحصائية صادرة عن "مركز الإحصاء الفلسطيني" للفقر في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام (2012) (أي قبل تعرّض قطاع غزة لعدواني (2012 و2014) فإنّ (38.8%) من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خطّ الفقر الوطني في فلسطين؛ والذي يبلغ (2293) شيكلاً. بينما يعيش (21.1%) تحت خط الفقر المدقع؛ والذي يبلغ 1832 شيكلاً.

ووفقاً لإحصاءات "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" فقد بلغت مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.4% في العام 2014، و17.3% في العام 2013. أمّا على صعيد نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة؛ فقد بلغت 44.4%. بواقع 68.2% ذكوراً مقابل 20% للإناث في العام 2014، فيما بلغ معدل البطالة بالنسبة للإناث بعد النزوح في عام (2015) 39.2%. ووصلت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بعد النزوح 19.7% في القطاع².

هذه الظروف المعيشية الصعبة؛ تنعدم فيها مقومات الحياة الكريمة. وحقائق الرفاهية للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. وتمهّد لانتهاكاتٍ جسيمة تطلّ حالة حقوق الإنسان؛ التي كفلتها الشريعة الدولية، حيث يُعدّ الحقّ في السكن أحد العناصر الأساسية التي تحظى بمكانة خاصة في منظومة حقوق الإنسان. كما نصّت عليه المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (لكلّ فرد الحقّ في مستوى معيشةٍ يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته؛ خاصة على صعيد المأكّل والملبس والسكن والعناية الطبية) (" كما يلقي هذا الحقّ اهتماماً مركزياً في القانون الدولي لحقوق

1 مركز الإحصاء الفلسطيني للفقر في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام 2012.

2 مركز الإحصاء الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، مسح القوى العاملة 2015.

الإنسان: نظراً لارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى. وخصوصاً الحق في الصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والحق في الخصوصية، وارتباطه الوثيق بحقوق فئات محدّية كالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين/ داخلياً. لذا، يرتبط هذا الحقّ بجملة من الالتزامات التي يتوجب على الدولة الوفاء بها؛ لحماية الحقّ في السكن. كما نصّت المادة (11) من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أن "تقرّر الدول الأطراف في هذا العهد بحقّ كلّ شخصٍ في مستوى معيشيّ كافٍ له ولأسرته، يوفّر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقّه في تحسّين متواصلٍ لظروفه المعيشية، وتتعهّد الدول باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحقّ"³.

هذا السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي ازداد سوءاً بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007.. تفاقم بشكلٍ غير مسبوق جزاء العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف 2014، وأفرز حالة النزوح لآلاف الأسر الفلسطينية، التي تسكن -في معظمها- في المناطق الحدودية؛ التي كانت في الأساس على هامش عمليات التنمية التي تبنتها السلطة الفلسطينية منذ تاسيسها عام 1994، حيث تعتمد عائلات هذه المناطق على الزراعة والصناعات اليدوية والمنزلية الخفيفة، وتعاني أيضاً نقصاً في الخدمات الأساسية من التعليم والصحة، وظروفاً اجتماعيةً محكومةً للنظرة الأبوية البطريركية التقليدية، حيث تعيش معظم هذه الأسر في عائلاتٍ ممتدة، وتنتشر لديها نسبُ الزواج المبكر للإناث. هذه الظروف -بالضرورة- تفرز أشكالاً متعدّدةً ومختلفةً من العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ والتي تعزّزت بشكلٍ كبيرٍ جزاءً حالة النزوح؛ التي أفرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014.

تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014:

فاقم العدوان الأخير على قطاع غزة (2014) من مشكلات ومعاناة النساء الغزّيات؛ حيث أدّى إلى عملية نزوح واسعةٍ لهنّ، فقد أدّى العدوان الإسرائيلي على غزة إلى تدمير 12.620 منزلاً بشكلٍ كاملٍ، وتهجير 17.670 عائلةً، أي حوالي 110 ألف شخص. وكنيجةً للقيود الإسرائيلية التي فُرضت على سير عملية الإعمار؛ وآلية الرقابة الصارمة على دخول المواد اللازمة للبناء وإعادة الإعمار (آلية سييري) والنقص الحاد في التمويل.. بات واقع الأسر النازحة يزداد سوءاً، وفاقم من معاناتها⁴. كلّ ذلك زاد من سوء الأوضاع الاجتماعية للنساء النازحات، كما عبّرت عن ذلك إحدى النازحات ("): "حياتنا بعد النزوح صارت سيئةً أكثر من أول، وزوجي صار يضرب بنا تي لأتفه الأسباب"⁵.

ما زال يساور الأسر النازحة مخاوف كبيرةٌ تعود لأسبابٍ عديدةٍ، فمنها؛ ما يعود إلى أنّ النساء ما زلن يزرحن تحت ظروفٍ اجتماعيةٍ بالغة القسوة؛ ناجمةً عن استمرار واقع النزوح كما هو. بالرغم من كل الوعود التي قدّمت لهن. فما تزال النازحات يُقمن ضمن عائلاتٍ مضيقةٍ، وبعضهنّ يسكنن في شققٍ مستأجرةٍ، والبعض الآخر؛ يسكن في وحداتٍ وخيامٍ وملاجئٍ مجهزةٍ سلفاً، أو وسط أنقاض بيوتهنّ المدمرة. ما فاقم من إحساسهنّ بالاعتراب؛ بفعل عدم ثقتهنّ في آلية الإعمار؛ التي ما تزال متعسرةً. كما عبّرت عن ذلك إحدى النازحات: "لحدّ الآن إحنا ساكنين عند بيت عم زوجي؛ بعد مرور سنتين من هدم بيتنا كله، وزوجي صارت نفسيته سيئة، وبيضلّ يحقّلني مسئولية عدم إعادة إعمار بيتنا؛ لأنّو أصلاً هو بيعتقد أنّي أنا إللي لازم أضلّ أروح واسأل شو صار مع وزارة الأشغال وبرنامج "الأُم المتحدة الإيماني" وكلّ ما يسمع إنّو في دفعات جديدة للي انهدمت بيوتهم واسمو منش فيهم؛ بيجي عالبيت وبيعمللي مشكلة كبيرة، والله إنّّي ما خلّيت مكان إلا رحّت أسألو عن التعويض، لكن؛ لأنو ملناش واسطة؛ لحدّ الآن مخدناش إنشي غير شوية مساعدات وكوبونات"⁶.

وتتفاقم المخاوف أيضاً جزاءً محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وغياب الخصوصية، والعنف والتوترات مع المجتمعات المضيفة، والمخاطر المرتبطة بخلفات العدوان؛ التي لم تنفجر، والتعرّض للظروف المناخية القاسية. ما أدّى إلى تفاقم المعاناة لهذه الأسر في كافة مناحي الحياة، والاحتياجات الضرورية اللازمة للعيش بكرامةٍ واحترامٍ وأمان⁷.

الأثار على النساء النازحات:

لقد كان للعدوان الأخير على قطاع غزة في صيف عام 2014 تأثيراً سلبياً على النساء والفتيات في العديد من مناحي الحياة، وأدّى ذلك إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة أصلاً؛ والنابعة من الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ العام 2006، والتمييز ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، وما يثير القلق على وجه الخصوص؛ وضع الأرامل والنازحات، حيث بلغ عدد النساء الأرامل خلال العدوان في صيف 2014 نحو 790 أرملة⁸ حسب وزارة شؤون المرأة، ووفقاً لمسح المهجرين داخلياً؛ فلا يزال ما يقرب من 24,300 فتاة و22,900 امرأةٍ دُمّرت منازلهنّ أو تعرّضت لأضرارٍ جسيمةٍ خلال

3 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 مسح العنف.

4 الأوتشا، قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال القتالية عام 2014، على النساء والفتيات، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة، القدس، 2015.

5 مجموعة مركز «إناث»، شمال قطاع غزة، الثلاثاء 6.9.2016.

6 مجموعة مركز «إناث»، مدينة غزة، الخميس 8.9.2016.

7 الأوتشا، قطاع غزة: المهجرون داخلياً في سياق الأعمال القتالية عام 2014، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة، القدس، (تموز/ يوليو 2015).

8 وزارة شؤون المرأة (2015)، الموقع الإلكتروني: <http://www.mowa.pna.ps>.

العدوان. ولا يزلن مهجرات في ظروف قاسية⁹.

وفي هذا الإطار: تشير نتائج المجموعات المركزة إلى أنّ النساء ضحايا العدوان الأخير على قطاع غزة تفاقمت معاناتهنّ. وأصبحت حياتهنّ أكثر صعوبة؛ فالنساء الأمل يتن - بين عشية وضحاها - مسئوليات عن أبنائهنّ وبناتهنّ مسئولية كاملة. فهنّ من يجب أن يكنّ أباً وأماً في نفس الوقت. هذه المسئولية: التي تترافق مع نظرة المجتمع التقليدية للأرملة: كالمطلقة تماماً. بما يفرض الكثير من القيود على حركاتهنّ. وهذا الواقع الذي يتناقض مع حجم المسئولية الملقاة على عاتقهنّ؛ والتي تتطلب مزيداً من الحركة: للبحث عن موارد البقاء والصمود. هذا ما عبّرت عنه نازحة قائلة¹⁰: "كنا عابشين في طابق لحاننا فوق بيت حمايا. صحيح كان في تدخلات أحياناً؛ خصوصاً عليّ وعلى بنتي الكبيرة: بس زوجي -الله يرحمه- كان دائماً يخفّف عتاً هاي التدخلات. اليوم: الكلّ بيلطّ فينا. منعونا نتحرك من البيت. حتى إني أرجع لإعادة الإعمار لا. وحماي أجبرني أطلب إنو يطلع شيك التعويض باسمه".

الوضع المعيشي للنساء النازحات:

يحيط بالوضع المعيشي للنساء والفتيات النازحات سلسلة من المخاوف المتمثلة في انعدام الخصوصية. وزيادة التعرّض للعنف. والتحرّش القائم على الجنس. إضافة إلى هيمنة الرجال -تقليدياً- على حقوق الملكية: بما في ذلك ملكية المنازل والأراضي والمشاريع المدمّرة أو المتضرّرة خلال العدوان. وما ترتّب على ذلك من إعاقة حصول النساء النازحات على المساعدات في مجال السكن أو التعويض عن المشاريع التي كانت تملكها النساء وتعرّضت للتدمير¹¹.

ومن المهمّ هنا: الإشارة إلى محاولات التحرّش الجنسي التي حدثت في أماكن النزوح. وما ترتّب عليها من زيادة حدّة العنف الواقع على النساء؛ والمتعلّق بحريّة الحركة. وعدم الثقة: التي رافقها عنف جسديّ ولفظيّ مورس من قبل الرجال على زوجاتهم وبناتهم. في وقت كان يعاني فيه الجميع من توترات نفسية وجسدية وعصبية لأسرٍ تشردت من منازلها تحت نيران الاحتلال. وهذا ما أكدّ عليه أحد الأزواج النازحين: "كلكو اسمعتوا عن اللي كان يصير في المدارس. من تحرّش وغيره. أنا شخصياً كنت أجنّ لو مرتي كلّمت حدا في المأوى. كنت أشكّ ليش بتحكي معه. انعدمت الثقة"¹². وبالرجوع إلى وصف واقع النساء النازحات في أماكن النزوح المؤقت أثناء العدوان الإسرائيلي: يتضح غياب مراكز الإيواء المخصّصة والمجهّزة للنزوح وقت الأزمات. مما فاقم من معاناة النازحين والنازحات داخلياً. من غياب للخصوصية. وعدم وجود دورات مياه خاصّة بالنساء... وغيرها. هذا الواقع: أفرز الكثير من التحديات والمشكلات التي ارتبطت بتفاقم العنف الجنسي والنفسي. وغياب للخصوصية. والمعاناة: التي استمرّت طيلة فترة النزوح المؤقت: لمدة تزيد عن الخمسين يوماً متتالية. وهي فترة ليست قصيرة؛ ترتّب عليها مشكلات اجتماعية ونفسية استمرّت حتى اللحظة. وصلت هذه المشاكل النفسية إلى أن تعبّر إحدى النازحات المشاركات في المجموعات أنها فضّلت الموت على أن تعيش الواقع الذي أفرزه النزوح (مرة ثانية غير أموت في بيتي ومش طالعة عمّدارس. عالقل: بموت شريفة وشهيدة بدل ما أموت كلّ ساعة زي ما عشت في المدرسة"¹³.

الكرفانات كبديل للنزوح:

في إطار العمل من قبل الأسر النازحة على الخروج من واقع النزوح في أماكن الإيواء التي فاقمت من المعاناة اليومية لقاطنيها؛ بسبب غياب التجهيز والموارد والإمكانيات؛ والتي تتزامن مع طول فترة النزوح. وجزء الضغط: من قبل أطراف متعدّدة: على رأسها إدارة "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (UNRWA) مع اقتراب العام الدراسي على النازحين في المدارس لتتركها والبحث عن بدائل. جزءاً منها توفير سكن مؤقت تدفع "الأثروا" إيجاره. أو توفير كرفانات لمن يرغب من الأسر. مع التأكيد على أنّ هذا الوضع مؤقت لحين الانتهاء من عملية إعادة الإعمار. وفي وقت سيطرة المعاناة على نمط التفكير للأسر النازحة: اختار عددٌ منها الإقامة المؤقتة في الكرفانات: لغياب القدرة على توفير الإيجار للسكن البديل. عندما توفّق "الأثروا" التزامها بدفع الأجور. وفي وقت تعيش فيه هذه الأسر حالة من غياب الثقة مع مختلف المؤسسات الإغاثية. ومنها "الأثروا"... اختارت الإقامة في سكن مؤقت في الكرفانات. وهذا ما عبّرت عنه إحدى النازحات: "كنا في مدرسة. وبديش أحكيلكم عن حجم المعاناة اللي معروفة. بس: قلوبنا لازم نطلع علشان بدا موسم المدارس. واخترت أحد كرفان: لأنه مؤقت. وبصراحة. بانقش في "الأثروا" أتصلّ تدفع أجار البيت. واحنا أصلاً بالعافية عابشين"¹⁴.

ومع تعطلّ عجلة عملية إعادة الإعمار لأسبابٍ مختلفة غالبها يتعلّق بعدم فعالية آلية الإعمار "سيري" وطول فترة الإقامة غير المعروف نهايتها: بدأت تتفاقم معاناة الأسر التي تسكن الكرفانات. وتعمّق أشكال العنف الواقعة على الأسر النازحة. حيث أنّ الكرفانات لا توفر أدنى مقومات الحياة

9 الأونشا. مرجع سابق.

10 مجموعة مركزة «إناث». جنوب قطاع غزة. الأريعاء 2016. 7.9.

11 الأونشا. قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال القتالية عام 2014. على النساء والفتيات. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة. القدس. (كانون الأول / ديسمبر 2015).

12 مجموعة مركزة «ذكور». شمال قطاع غزة. الخميس 2016. 8.9.

13 مجموعة مركزة «إناث». جنوب قطاع غزة. الأريعاء 2016. 7.9.

14 مجموعة مركزة «إناث». جنوب قطاع غزة. الأريعاء 2016. 7.9.

الإنسانية، ما انعكس على مجمل تفاصيل حياة النازحات اليومية، بما فيها العلاقات الأسرية والعلاقات بين الأزواج؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة العنف الواقع بحقهنّ؛ نتيجة ضيق المساحة الشخصية الممنوحة لهنّ، وتفاقمت معاناة النساء في الكرفانات، فضيق الحال كان سمة وشكوى معظم النساء القاطنات داخل الكرفانات، وصعوبة التكيف النفسي مع الوضع الجديد داخل الكرفان، بعد فقد الممتلكات الخاصة بالأسرة؛ سواء أكانت المادية أو المعنوية؛ التي كانت تُشكّل جزءاً من حياة تلك الأسر، في ظلّ صعوبة الوضع العام الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني؛ الذي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى درجة، وانحسار فرص العمل، خاصةً للنساء، واستمرار الحصار المطبق منذ سنواتٍ طويلة، وحالة الانقسام الدائرة؛ ما يقلّل من قدرة الأسر على التعامل مع هذه الظروف المستجدة جراء حالة النزوح إلى الكرفانات، مع غياب الدعم الحقيقي من قبل الأطراف ذات العلاقة، وترك الأسر لتدبر أمور حياتها اليومية؛ مع توقّر لبعض المساعدات الإنسانية غير المبنية على احتياجات هذه الأسر، وفقاً لما أوضحته نتائج المجموعات المركزة، حيث تقول إحدى النازحات: "ضلوا يجيبولنا مواد تنظيف ومعلبات، واحنا مش لاقين حرامات نغطي الأطفال من البرد في الكرفان إللي بيحميش نهائياً"¹⁵. وتواجه النساء القاطنات في الكرفانات عنفاً مُضاعفاً وبأشكاله المختلفة نتيجة التهجير القسري، وتغيّر نمط حياتهنّ الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودخول ثقافة وقيم جديدة طارئة على حياتهنّ، عدا عن انكشاف العديد من الأسر اقتصادياً؛ إثر تدمير مشاريعهنّ البيئية الصغيرة؛ التي كانت تعتاش الأسر من ورائها، كلّ ذلك انعكست آثاره المباشرة وغير المباشرة على النساء وحياتهنّ.

العنف الممارس ضد النساء النازحات في الكرفانات:

على الرغم من الجهود التي تُبذل من قبل المؤسسات الرسمية والأهلية لمكافحة العنف؛ إلا أنّ العنف لازال موجوداً وبشكلٍ تهديداً وظاهرة خطيرة أخذت في الزيادة، في ظلّ وجود بيئة مساعدة على ذلك، حيث تُشير نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني الصادر عن "جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني" للعام (2011) بأنّ حوالي 37% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج تتعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن، 51% منهن في قطاع غزة، ويزداد العنف في المجتمع الفلسطيني بشكلٍ عامٍ وضد النساء والفتيات بشكلٍ خاص، خاصةً في ظلّ تردّي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون/ات وخاصةً في قطاع غزة.

فهناك قضايا مجتمعية تتعلق ببنية المجتمع وتقسيماته؛ تساهم بشكلٍ واضح في تصاعد العنف ضد المرأة؛ فالعوامل الثقافية والتنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعاتنا.. جُدها - في كثيرٍ من الأحيان - تمارس بل تُساعد فيما يمارس على المرأة من عنفٍ وتمييز. وبشكلٍ العنف أحد التحديات الهامة التي واجهت النساء النازحات، ويترك أثراً مدمراً؛ ليس عليهنّ فحسب؛ وإنما على المجتمع برمته، فالعنف ضدهن هو نتيجة لتراكم عوامل عديدة منها ما يسبق عملية النزوح، مثل التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة؛ والذي جعلها جُبراً على خسارة الكثير من حقوقها ومكانتها في المجتمع، أو تلك الناجمة عن حالة النزوح بشكلٍ مباشرٍ؛ مثل غياب الشعور بالأمن، وانتهاك خصوصيتهنّ. وتُعاني النساء النازحات من العنف الممارس ضدهنّ وبصورة يومية، فقد عانت المرأة النازحة في قطاع غزة من عنفٍ مضاعفٍ ومركب، ناتج عن عوامل محليةٍ وحتّى، وأخرى ناجمة عن العدوان الإسرائيلي، إذ تعاني من عنف الاحتلال والآثار الناجمة عن سياساته التعسفية كالقتل والتهجير وهدم البيوت والحصار والقيود أثناء العدوان، فضلاً عن ذلك؛ فهي تعاني من العنف الأسري والاجتماعي الذي يمارس ضدها بسبب النوع الاجتماعي، خاصةً وأنّ هذا العنف يمارس ضمن نسقٍ اجتماعي متكاملٍ بسبب تبعية المرأة للرجل في المجالين الخاصّ والعامّ.

كلّ ذلك انعكس على واقع القهر المتفاقم بعد حالة النزوح، مثل الازدحام الناتج عن التهجير؛ الذي أدى إلى انعدام الخصوصية، وعدم توفير الخدمات الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة بشكلٍ سلسٍ وآمن؛ كالمياه والكهرباء والغذاء والرعاية الصحية، إلى تفاقم الشعور بالتهديد المستمرّ وانعدام الأمن والحماية الخاصة، وساهم - بشكلٍ كبيرٍ - في شيوع مشاعر الخوف والإحباط والضغط النفسي، وجميعها قادت إلى وقوع العنف، خاصةً تجاه الفئات الأكثر هشاشةً كالفتيات والنساء والأطفال والفتيات من ذوات الإعاقة.

كما تعرّضت النساء إلى أشكالٍ ومستوياتٍ مختلفةٍ من العنف؛ نتيجة الأجواء المشحونة بالغضب والخوف والقلق، نتيجة الاكتظاظ الناتج عن صغر مساحة الكرفانات الموزعة، وغياب الخصوصية، وخوف الأزواج على زوجاتهم وأبنائهم؛ بسبب انعدام آليات الحماية في الكرفانات، حيث قالت إحدى قاطنات الكرفانات: "بنام وعيني مفتحة، وكل حركة بتخليني أقوم أطلّ عبناتي، لأنو حاسة إنّي ساكنة بالشارع"¹⁶.

إنّ الأشكال التقليدية التي كانت تُمارس قبل تجربة النزوح؛ هي نفسها تمارس؛ لكن بأحجامٍ مضاعفة، إنّ العنف الممارس ضد النساء يعتمد على الخزون الثقافي المتراكم في وعي المجتمع التقليدي الأبوي المحافظ في قطاع غزة، كما أنّ حجم ونوع العنف الواقع على النساء - تحديداً النازحات في الكرفانات - يتزايد بشكلٍ كبيرٍ جداً.

وتعدّ أبرز أشكال العنف الواقعة على النساء في الكرفانات، والمبنية على النوع الاجتماعي امتداداً لحالة العنف قبل النزوح؛ والتي تفاقمت وقت النزوح في مراكز الإيواء غير المجهزة، وامتدّت إلى ما بعد الإقامة في الكرفانات، حيث يأتي العنف اللفظي والجسدي في مقدمة أشكال العنف التي تفاقمت بشكلٍ حادٍ جداً، تلاها العنف المتعلّق بالدور الإيجابي؛ حيث تفاقمت الأعباء والظروف النفسية السيئة على الذكور؛ ما دفعهم رويداً رويداً

15 مجموعة مركزة «إناث»، جنوب قطاع غزة، الأربعاء 7.9.2016

16 مجموعة مركزة «إناث»، جنوب قطاع غزة، الأربعاء 7.9.2016



للانسحاب من كثيرٍ من مسؤولياتهم، وإلقائها على عاتق النساء، ومنها: متابعة موضوع إعادة الإعمار، والزيارات المتكررة للمؤسسات التي تُقدّم الخدمات الإغاثية، بالإضافة إلى الدور التقليدي المنزلي، ومسئولية ضبط الأبناء، وحمل مسؤولية القصور على مستوى الصحة والتعليم؛ حيث تُشير معظم الإحصائيات إلى تراجع التحصيل العلمي لدى الأطفال في الكرفانات، وتراجع صحتهم. كما تتحدث إحدى النازحات: "أبني صار يغيب كثير عن المدرسة، لأنو معناش مجيبلو زّي مناسب، وكمان بطل ياخذ مصروف، وصار يفضل يشتغل عند عمو في ورشة الحدادة؛ وهو لشتاو صغير، وصار عنيف كثير؛ لدرجة إنو بيضرب أختو على الصغيرة والكبيرة، وبطلت قدرة أحكم سلوكو، وأبوه بيحملني المسؤولية، وبيحكيلي: مش عارفة تربّي إنك؟ ولمن بدو يتدخل؛ بيروح بيضرب الولد بجنون".

وتلا ذلك: العنف النفسي؛ الذي تفاقم جزاء استمرار واقع النزوح وبيئة العنف، حيث أنّ معظم النساء المقيمات في الكرفانات هنّ نساءً فاقداتّ أصلاً، فغالبيةهنّ فقدن أبناءهنّ وبناتهنّ، أو أزواجهنّ، وأصبحن مَعيلاتٍ أساسياتٍ لأسرهنّ.

الوضع الاقتصادي وعلاقته بالعنف:

لقد كان تدهور الوضع الاقتصادي هو العامل الأبرز في تصاعد العنف، فُعتبرَ سوء الوضع الاقتصادي للنساء اللواتي لازلن يسكنّ في الكرفانات وأسرهنّ واحداً من الأسباب المباشرة والرئيسية لممارسة كل أشكال العنف الذي يتعرّضن له، فقد فقدت هذه الأسر منازلها، وموارد الرزق لديها، خاصةً؛ الذين يعتمدون على الزراعة في تحصيل الدخل، وبسبب جريف وتدمير الأراضي الزراعية؛ فقد فقدت العائلات مصدر رزقها، وأصبحت تُعاني الفقر، وتعتمد -في غالبها- على المساعدات الإنسانية، كما فقدت الكثير من النساء مشاريعها الإنتاجية؛ التي كانت تعناش منها هي وأسرتهن. كلّ هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة، أثّرت بشكلٍ سيءٍ على الوضع النفسي للنساء والرجال، وزادت من عصبية الرجال، خاصة؛ الذين لم تتوفر لديهم أية فرصة عمل إلى هذه اللحظة، الأمر الذي وقّر تربةً خصبةً للمشاكل العائلية، والشجار بين الأزواج، واستخدام العنف بأشكاله المختلفة ضد النساء. لقد عكست المقابلات الفردية والجماعية التي أجريت لمعرفة التغيّرات التي طرأت على حياة النازحات بعد العدوان، ومن خلال المشاهدة والملاحظة التي عبّرت عنها النازحات -وإقارهنّ بتعرّضهنّ للعنف- بجمليّ مستفيضٍ، فهذه "أم محمد" .. المرأة الثلاثينية، تقول: "ضاع مشروع العمر إلي كنت فاخاه وأعيش منه، بعد ما بيعت ذهبي كله، ضاع مع القصف، ما قدرت أعوض ولو جزء يسير، انقلبت حياتي رأساً على عقب، من الرخاء إلى الشدّة والفقر، والمكان الذي كنت أعيش فيه؛ لم يعد يصلح لعيش الحيوانات، لا ترميم حتى اللحظة، ولا صرف صحيّ، أعيش مع القوارض، وغير ذلك؛ أتعرّض للعنف والإهانة من أهل البيت، لم أعد أحتمل هذه الحياة، كنت أعيش وأصرف على أولادي ونفسي من شغلي، والآن؛ أصبحت بلا عمل، وبلا بيتٍ آمن، وبلا معاملةٍ إنسانية".

أيضاً؛ غياب المأوى، وحوّل الناس للعيش في الكرفانات، وغياب البيئة المعيشية الجيدة.. زادت الضغوط النفسية أيضاً على النازحين، وحادياً؛ على النساء، فالعدوان ساعد على مضاعفة أشكال العنف؛ والتي لم تكن قبل العدوان بنفس المستوى من الحدة، على سبيل ذلك: العنف الجسديّ مثل الضرب، والعنف اللفظي؛ الإهانة، وأكثر أشكال العنف حضوراً؛ مطالبة المرأة بتدبير شؤون منزلها، وحمل المسؤولية، وتوفير الطعام؛ حتى بدون توقّر المواد الأساسية لسفرة الطعام.

معظم الأسر النازحة تبدلت أوضاعها المعيشية، من حالة "الاكتفاء" إلى حالة "العوز" وهذا ينسحب على معظم الأسر النازحة، والذي يرجع إلى زيادة الأعباء الاقتصادية الجديدة، بعد فقدهم ممتلكاتهم، وأثاثهم، حيث اضطروا أن يقتضوا من أجل توفير بعض مستلزمات الحياة اليومية، ما أثقل كاهلهم. كما أنّ تعطل أرباب الأسر عن عملهم -خاصة العمال منهم- ساهم في مفاومة أوضاعهم الاقتصادية، عدا عن فقدهم لمشاريعهم الصغيرة البيئية، خاصة وأنّ معظم القاطنين في الكرفانات يعيشون في مناطق قروية يعتمد معظم سكانها على الإنتاج المحلي في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة، مثل المشاريع الحيوانية، تربية الطيور، والزراعة البيئية... وغيرها. ونتيجةً لفقدهم هذه المصادر المدرة للدخل: انعكس ذلك على العلاقات الأسرية، حيث ربّ البيت أصبح غير قادرٍ على توفير كلّ المستلزمات والاحتياجات التي كان يقوم بها في السابق، عدا عن فقدة للمنزل الذي يمثّل مصدر الأمان له، والمكان الذي ارتبط به بجملةٍ من العلاقات الاجتماعية والأصدقاء، ما أفضى عن ذلك: زيادة التوتر والعصبية (وفق ما صرّحت به العديد من النساء اللواتي قمنا بمقابلتهن) وانعكس هذا على حياتهنّ الشخصية، واستقرار علاقاتهنّ بأزواجهنّ، والتي أصبحت حسب رأي إحدى الحالات "مثل البنزين والنار.. ما حدّ بتحتمل من حد كلمة". ونشوب المشاحنات اليومية، والتي تنتهي في الغالب باستخدام العنف بأشكاله المختلفة: اللفظي والنفسي والجسدي... وغيرها.

بالإضافة إلى أنّ معظم البرامج التي تُفدّت من قبل المؤسسات: استهدفت النساء والأطفال بالدرجة الأولى، ولم تُلقِ بالأوضاع الرجال النفسية، جرّاء حالة الرعب التي عايشوها خلال العدوان، في ظلّ ضعف توجّه المؤسسات لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم، ما جعل تلك المشاعر مكبوتةً لديهم، جرى التنفيس عنها فيما بعد على النساء والأسرة.

وجاء في دراسة "العنف ضد النساء في قطاع غزة" دراسةً تحليلية نفذها "مركز الإعلام المجتمعي" (2016) أنّ الرجال الذين يعيشون في فقرٍ أو الذين يعانون من إقصاء اجتماعي؛ هم أكثر جهةٍ معتمةٍ للنساء؛ لأنّهم لا يستطيعون توفير متطلبات أسرهم المالية واحتياجاتها، ما يؤدّي إلى الغضب والإحباط؛ والذي تكون نتيجته إسقاط العنف على الطرف الأضعف؛ وهو المرأة. وأنّ المجتمعات التي تُعاني من عدم الاستقرار السياسي؛ تكون بيئةً خصبةً لممارسة العنف¹⁷.

وقد اعترف الرجال الذين تمّت مقابلتهم بأنهم أصبحوا يستخدمون العنف ضد زوجاتهم، وقد زاد ذلك ويزيد بسبب الأوضاع السيئة التي يعيشونها في الكرفانات، خاصةً: الوضع الاقتصادي، فقد قال أحد الأزواج في المنطقة الشرقية: "أعترف أنني أصبحت أُنعت زوجتي بأبشع الكلمات، وقيمت بتعنيفها، وضربها لأول مرةٍ في حياتي، وغضبت عند أهلها لأنني طلبت منها أن تبني خاتمة لسداد ديون السوبرماركت؛ الذي هدّنتي عدّة مرات؛ لكنها رفضت، الحياة أصبحت مستحيلةً، كان عندي مزرعة فراح فوق السطح، قُصفت وراح مصدر رزقي، وعندي خمسة أطفال، منهم مرضى، وما زلت أنتظر إعمار شقّتي، أنا في وضع نفسي لا يمكن وصفه، كثير بتضايق من حالي، بأنّ نفسي على معاملي القاسية لزوجتي".

وعلى الرغم من المساعدات التي قدّمت من قبل المؤسسات الإغاثية بعد العدوان مباشرةً، ولا زالت تُقدم للعائلات المهجرة.. إلا أنّها لم تفِ بأدنى احتياجات تلك الأسر؛ والتي تزايدت بفعل التهجير، وأن ما قدّم انحصر في غالبته بمساعداتٍ غذائيةٍ لم تراعى احتياجات النساء والفتيات بشكلٍ كافٍ، ولم تُحدِث أيّة تأثيراتٍ على حياة الأسرة من ناحية الرفاهية والعيش الكريم، وهذا يُعتبرُ عنفاً اقتصادياً تعرّض له النساء والأسر نتيجة عدم قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، ما ينعكس سلباً على الوضع النفسي لها وللأسرة.

طبيعة المكان (الكرفانات) وعلاقته بالعنف:

ضيق مساحة الكرفان وتهالكه بعد عامين من وجوده؛ هي إحدى المشكلات التي تواجه النساء في الكرفان، بل وتنسب في تعرّض النساء للعنف، وتزايد العنف الممارس ضدّهنّ. ففي الصيف؛ تُضطرّ النساء لأن يبقين طول الليل في حالة بقظةٍ خوفاً من القوارض والبعوض والحشرات، والحيوانات التي تقضّ مضاجعهنّ، في حين تتوفر مساحةٌ أكبر للرجال للخروج والتنزّه خارج الكرفان، والسهر برفقة الجيران، في حين يُحرم ذلك على المرأة؛ التي تُضطر أن تبقى طول النهار داخل الكرفان مع الأولاد أو لوحدها، كلّ ذلك ينعكس سلباً على النساء داخل الكرفان، فتزداد حالتها النفسية سوءاً، وتجّد نفسها -في كثيرٍ من الأحيان- في حالةٍ من العصبية تجعلها غير قادرةٍ على تحمّل أطفالها، وتكون كثيرة التدمّر؛ الأمر الذي يزيد من إمكانية تعرّضها للعنف حينما يتمّ الحديث معها من قبل الزوج والآخرين -كما يقول معظم الأزواج- ما يجعلها عرضةً للعنف اللفظي، فتتعرّض للكلام الموجه من قبل الزوج، "أم إبراهيم" تقول: "لا مجال لعلو الصوت، ولا الجلوس في الشارع لاستنشاق الهواء النقي". "أم أحمد": "بقي حبيسات الكرفانات، فيما يتحرك الرجال أثناء النهار بحريّة خارج الكرفان، فنعيش في سجنٍ داخل سجن". كما أنّ عدم وجود مساحاتٍ خاصةٍ للنساء والفتيات داخل الكرفانات؛ يشعرون فيها بالخصوصية والأمان.. هو شكلٌ من أشكال العنف النفسي الممارس ضدّهنّ، تقول إحدى النساء القاطنات داخل الكرفان الذي يؤوي تسعة أفراد داخله: "لا تتوقّر خصوصية لبناتي وأولادي، عندي بنات صبايا ومنهم في سنّ المراهقة، كئنا زمان عايشين في بيت يشرح وواسع، وكلّ واحد له غرفة وحياته الخاصة، الآن؛ كلّهم في علبة سردين، بأضطر أنام في غرفة البنات، والأولاد في الغرفة الثانية".

كما أنّ ضيق مساحة الكرفان، وعدم كفايته للأسر التي تعيش فيه؛ تجعل ممارسة الحياة الطبيعية للأزواج في غاية الصعوبة، وتجعل من ممارسة

17 دراسة العنف ضد النساء في قطاع غزة، مركز الإعلام المجتمعي 2016.



العلاقات الحميمة بينهم مسألة محرّجة وصعبة؛ خاصةً في وجود الأولاد، وضيق المساحة، وتخلق مشاكل بين الأزواج لم تكن موجودة في الوضع الطبيعي. وحين كانوا يعيشون في منازلهم قبل تدميرها، تقول إحدى الزوجات: "أترك زوجي وأنام عند بناتي، الوضع وعلاقته فيه كلها تغيرت، وأكد بسبب ذلك؛ صار يصرخ عليّ ويعتفني، وأحياناً؛ تصل لأكثر من هيك، وضع ما تعوّدت عليه، كان صحيح قبل النزوح وقبل العدوان يعصّب شوي، لكن الآن الوضع كله سيئ، وانعكس على حياتي كلها".

المساحة الشخصية للنساء وعلاقتها بالعنف:

عدّة من النساء اللواتي تمّت مقابلهنّ أجمعن على أنّ علاقتهنّ ومساحتهمّ الشخصية انعدمت مع العيش داخل الكرفان، أو السكن الجديد. في مساحةٍ تضيق كثيراً عن بيوتهنّ الأصلية، ما أثرّ على مساحة الحرية الشخصية الخاصّة بهنّ؛ والتي كنّ يتمتعن بها سابقاً، والتي انعكست على علاقتهنّ بالزوج، ففي حين يريد الزوج حياةً زوجيةً طبيعيةً وسط ظروفٍ غير طبيعية؛ تأبى النساء أن تمارسن هذه الحياة في ظلّ ضيق المساحة الخاصّة بهنّ، فلا مجال للتزيّن ولا مجال للاهتمام الذاتيّ كالسابق، ما خلق إشكالياتٍ وخلافاتٍ تشعبت فيما بعد لاستخدام الألفاظ النابئة التي لم تعدت عليها النساء في السابق، وهذا ما قالته إحدى النساء: "أعيش في خيمةٍ ولا يفصل بين الغرفة والأخرى سوى شادر، ولديّ شبابٌ كبارٌ لو همست راح ينسّم صوتي، تدبّ الخلافات، وصرّت أسمع ألفاظاً ومصطلحاتٍ غريبةً لم أعرفها من قبل، وكلّ شويّ بهدّدي بالطلاق".

نساءً أخرياتٍ أيضاً أقررن أنّهنّ تعرّضنّ لهذه الأساليب المهينة جرّاء عدم قدرتهنّ على الوفاء بحقوق الحياة الزوجية كالسابق؛ سواء أكان الكرفان وهو لا يحفظ خصوصية فردٍ أو عائلةٍ، أو حتى مكاناً مستأجراً صغير المساحة، لا يعطي المجال للنساء للعيش حياةً زوجيةً طبيعيةً كالسابق، عدا عن أنّ النساء تأثرنّ بفقدنّ لبيوتهنّ، وأحبائهنّ، فما زلن يُعانين من التبعات النفسية للفقد، وأصبح جُلّ تفكيرهنّ ينحصر في عودتهنّ إلى بيوتهنّ وإعمارها، بعد أن طال أمد الانتظار.

أيضاً؛ ضيق المكان، وتغيّر الوضع، وطبيعة الحياة الجديدة بمستجدّاتها.. أثر على الحالة الدراسية للأبناء والبنات، تقول إحدى النساء: "كانوا أولادي وبناتي من الأوائل، والآن؛ انخفض مستواهم، كيف بدهم يدرسوا في الصندوق اللي في الصيف حريق والشتا غريق، حتى بنتي؛ إللي جُححت في توجيهي؛ ما جابت علامات زي ما كنا متوقعين، عشان هيك؛ ما دخلت جامعة".

هذه التغيّرات على المستوى التحصيلي للأبناء تؤثر سلباً على وضع الأمهات النفسي.

البيئة غير الملائمة وعلاقتها بالعنف:

البيئة التي تعيش فيها النساء وأسرتهم، ومحدودية الخدمات الصحيّة.. كلّ هذه العوامل كانت -ولا زالت- تشكّل عاملاً أساسياً في شيوع مشاعر عدم الرضا والإحباط لدى النساء وأفراد الأسرة، والتي أثّرت على العلاقات الاجتماعية بينهم، خصوصاً؛ العلاقة بين الأزواج.

كما أثّرت هذه العوامل على درجة تمتّع الأفراد بحالةٍ صحيّةٍ جيدةٍ، وتغذيةٍ سليمةٍ؛ الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع النفسي والاجتماعي لأفراد الأسرة، بما فيها النساء والفتيات، عدا عن أنّ النساء انخفضت مساحة الأمن والمساحة الخاصّة لهنّ، ما خلق لديهنّ شعوراً بالنقمة والظلم وعدم الرضا، وانعكس على صحتهم النفسية الاجتماعية، فقد وضعت إحدى النساء طفلتها بإعاقَةٍ مركبةٍ، تقول: "حياتي جحيماً لا يُطاق، ولدت بنتي الأولى في مدرسة الإيواء، والثانية في الكرفان، ولديها عدة إعاقاتٍ نتيجة استنشاق موادٍ ساميةٍ كان زوجي يستخدمها لقتل البعوض والحشرات، طول

الحمل وأنا مريضة ونفسي في الأرض. ومشاكل ليل نهار مع زوجي. وأهلي جنبي كمان مدمرين زتي. يعني وين بدّي أروح. كلمة "عنف" قليلة على إلهي بشوفه. والله الموت ارحم من هالعيشة. طقّ ونقّ وعصبية. وتصل أحياناً للضرب. وكلّ هذا ولسه ننتظر رحمة رحمننا حُلّ علينا. الكرفان مات وانتهى. واحنا لسه بنعاني. ما كانت حياتي كده. كنت عابشة في بيت على الرابع. واسع وكبير. وعمري ما حسيت إنه نفسيّتي تعبانة. لكن: اليوم طول الوقت وأنا بلعن في الوضع. والحال إلهي وصلنا له."

هذه الأوضاع غير المريحة وغير الملائمة تخلق بيئة خصبة لتنامي العنف. فحالة النزوح - وما تبعها من مشكلات نفسية صحية، اجتماعية واقتصادية - كانت أسباباً مباشرة ومنطقية لزيادة العنف الممارس ضدّهن. وقيام بعض المؤسسات الأهلية بتنفيذ مشروع لصيانة الكرفانات يُندّر بإطالة أمد بقائهم تحت هذه الظروف الصعبة. والبيئة المولّدة للعنف. وكلّ الأمراض الاجتماعية. وهذا من شأنه أن يُضعف بصيص الأمل لديهنّ. ومن المفترض أن يكون المدخل الرئيس لمعالجة هذه القضية هو الإسراع في عملية الإعمار وتحسين أداء المؤسسات حيال تلك القضية. وتحسين مستوى الخدمات النفسية والاجتماعية المقدّمة للنساء والرجال على حدٍ سواء. والتعامل مع الأسرة كوحدة واحدة.

العنف ضد النساء زادت وتيرته أضعافاً مضاعفة. وهذا ناجم عن التغيرات التي أصابت صلب حياتهنّ الجديدة. خاصة للنساء في الكرفانات؛ واللواتي يعشن حياةً مأساويةً. في ظلّ ضعف التوجّه المؤسساتي لهنّ. وتأخر عملية الإعمار. فأوضاع النساء الصحية والنفسية في تراجع (وفق المشاهدة الدورية والزيارات الميدانية التي نقوم بها عبر المتابعة) وإنّ تقزيم معاناة الكرفانات من قبل المسؤولين. وحميلهم مسئولية قبولهم لهذه الصناديق: يُعمّق من معاناتهن. النفسية. ويعظّم الشعور بالظلم والقهر والتمييز لديهنّ.

هذا كلّهُ بحاجة إلى حلول عاجلة وليست إسعافاتٍ أوليةٍ وحلولٍ مجتزأة. كتقديم بدل إيجارٍ لمدةٍ معيّنة. فهذا لن يضمن لهنّ الاستقرار النفسي؛ في ظلّ زيادة الأعباء المنوطة بهنّ والمتطلبات الجديدة.

وأن تبادر جميع أطراف عملية الإعمار بحلّ مشكلة القاطنين في الكرفانات. وعدم الانتظار لتسوية هذه القضية من الناحية القانونية. خاصةً في منطقة بيت حانون. من منطلق حقّهم في وجود سكنٍ آمنٍ ولاتقّ بهم كحقّ أساسيٍّ مكفولٍ قانونياً وحقوقياً.

التوصيات:

على المستوى السياسي:

1. ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال كمدخلٍ مهمٍ لإنهاء العنف الواقع على المجتمع الفلسطيني؛ وبضمنه النساء النازحات.
2. العمل على إنهاء الانقسام؛ من أجل تفعيل عمل السلطات التشريعية والقضائية. وتحسين القوانين والتشريعات الصادرة بحقّ النساء.
3. إنهاء الحصار المفروض على القطاع؛ لإنهاء ملف الإعمار من خلال إيجاد آليةٍ أخرى لتسهيل دخول جميع مستلزمات البناء.
4. العمل على إنهاء حالة النزوح. والتسريع بإعادة العوائل إلى مساكنها. وتعويبها عن فترة النزوح.
5. إشراك النساء ومؤسساتهنّ في ملف الإعمار.
6. إيجاد حلولٍ مُرضيةٍ وموضوعيةٍ للأسر النازحة التي كانت تعيش في أراضٍ تابعةٍ للحكومة. تراعي احتياجاتهم.

على المستوى الاقتصادي:

1. التمكين الاقتصادي يمكن أن يكون مدخلاً لتخفيف حدّة العنف إذا ما ارتبط بخطةٍ شاملةٍ تتعلق بتغيير الجهات المجتمع ودمج الرجال. وعلى المؤسسات الفاعلة أن تعمل على رفع الوعي لمكونات المجتمع والأسرة بما فيها الرجل.
2. ضرورة تركيز المؤسسات الداعمة للنساء -النازحات جديداً- على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. والتي تحتاج إلى كثافة العمل مع محدودية تكاليف التشغيل. مثل المشاريع المنزلية. وضرورة تركيز الفاعلين في مجال التمكين الاقتصادي على تمكين الرجال جنباً إلى جنب مع النساء؛ بغية تخفيف حدّة العنف الذي قد ينتج نتيجة الصراع على الأصول.
3. استهداف الأسر النازحة ببرامج التمكين الاقتصادي التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني؛ عبر مشاريع مدوّرة للدخل وذات ديمومة.

على المستوى المجتمعي والدعم النفسي:

1. تكييف الجهود وتوحيدها من أجل تقديم خدمات دعمٍ نفسيٍّ واجتماعيٍّ متكاملٍ للأسر النازحة بمشاركة (الرجال والنساء).
2. التدخّل من خلال المختصين وذوي الخبرة؛ من أجل علاج الحالات النفسية والصدمة والاكنتاب الناتج عن حالة النزوح.
3. تطوير تدخّلاتٍ من قبل المجتمع المدني بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم؛ لتابعة حالات التسرّب المدرسيّ وتدتي مستوى التحصيل الدراسيّ للأطفال من الأسر النازحة في الكرفانات؛ تأخذ بعين الاعتبار الظروف النفسية والاقتصادية والاجتماعية لأسرهم.
4. تعزيز وتمكين النساء النازحات في الكرفانات على مستوى المعارف والمهارات اللازمة؛ لإشراكهنّ بشكلٍ فعّالٍ في حملات الضغط والمناصرة لتحسين ظروفهنّ الحياتية وإنهاء حالة النزوح.